



محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس:

السيد راتا

(نيوزيلندا)

(نائب الرئيس)

ثم: السيد تشرنغ

(بوتان)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

../..

Distr.GENERAL

A/C.3/50/SR.7

6 December 1995

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/50/18، A/50/425- S/1995/787، A/50/467، A/50/468، A/50/476، A/50/493)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/50/485، A/50/390، Add.1، A/50/407)

١ - السيد أردا (تركيا): قال إنه على الرغم من التدابير المتخذة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والصكوك الدولية ذات الصلة، فإن العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب ومعاداة السامية وسائر أشكال التعصب ذات الصلة ما زالت تمثل أخطر تهديد ممكن للأمل في تحقيق مستقبل أفضل. والقضاء على الفصل العنصري كان انتصارا بالنسبة للجميع، ومع هذا فإن العنصرية آخذة في التزايد بمعدل مخيف، وهذا يتضح من القرار ١٢/١٩٩٥ للجنة حقوق الإنسان، الذي صاغته تركيا بمساعدة سائر الممثلين المعنيين. والتقرير الذي أعده المقرر الخاص (A/50/476) استجابة لهذا القرار يتضمن دراسة مفصلة للأشكال المعاصرة العنصرية؛ والبواعث المختلفة لهذه الظاهرة وطرق القضاء عليها ينبغي أن تكون موضع مناقشة على الصعيد العالمي، كما أوصى التقرير. والأمم المتحدة أفضل هيئة دولية لديها استعداد لمواجهة مشاكل عالمية من هذا القبيل ولوضع معايير لحلها. والوسيلة الوحيدة لمكافحة العنصرية هي التعاون الفعال والمستمر فيما بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن الجدير بالاهتمام، ذلك القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة أفعال العنصرية وكرهية الأجانب. وتعزيز التشريعات المحلية أسلوب آخر من أساليب مكافحة العنف العنصري.

٢ - وثمة مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية هي التي تشعل لهيب العنف العنصري. وهناك ثلاثة ملايين مواطن تركي من العمال المهاجرين، والكثير منهم كان ضحية للأفعال المنبثقة عن كراهية الأجانب، وذلك في البلدان التي يعملون بها. وكافة البلدان التي تقوم بتشغيل عمال أجانب، ومجموعهم ٢٠ مليون تقريبا، عليها أن تفهم أنها تتعامل مع كائنات بشرية، وأن عليها أن تحترم كرامتهم واحتياجاتهم. ومن الواجب أن يؤخذ في الحسبان أن بغض العنصري قد يصل إلى أبعاد متطرفة وقد يؤدي إلى إبادة للأجناس، كما هو الحال في تلك المحنة الفاجعة التي أبتلي بها البوسنيون وفي تلك الأحداث التي وقعت في بوروبندي. واتفاق السلام، الذي أبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، جدير بالترحيب، ولقد وضع أسسا للاضطلاع بعملية للمصالحة. ومن المؤسف، مع هذا، أن خمس إقليم أذربيجان ما زال خاضعا لاحتلال أجنبي، وأن ما يزيد عن مليون من الأذربيجانيين مشرد داخل بلده.

٣ - وتركيا تعلق أهمية كبيرة على حق الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري وسائر أشكال السيادة الأجنبية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير. وهذا لا يعني أنها تبيع أو تشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي، كليا أو جزئيا، إلى تمزيق أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة وذات سيادة تتمتع بحكومات وبرلمانات تم انتخابها على نحو ديمقراطي مع تمثيلها لكافة السكان. والعقد الثالث لمكافحة

العنصرية والتمييز العنصري يمثل برنامج الأنشطة الرئيسي لدى الأمم المتحدة، هو وعقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتركيا تساند كافة المبادرات الرامية الى نجاح هذين العقدين.

٤ - السيد ايسان (نيجيريا): قال إن العنصرية والتمييز العنصري، سواء كانا في قالب مؤسسي أم كانا واردين في نظم رسمية من نظم التفوق العنصري، يمثلان أبشع انتهاكات لحقوق الإنسان. وذكر أنه يساند القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ بمكافحة كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصري، بما في ذلك "التطهير الإثني"، بجميع الوسائل الممكنة. وتأسيس أول حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا جدير بالترحيب. ومن سوء الحظ أن تقوض الفصل العنصري لم يقض على العنصرية والتمييز العنصري في أنحاء العالم الأخرى. وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك (A/50/476)، يلاحظ أنه ينبغي الاضطلاع، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بعمل فوري لمكافحة هذه الظواهر.

٥ - ومع هذا، فإن الاضطلاع بهذا العمل يقتضي رصد الموارد المالية المطلوبة من أجل تنفيذ أنشطة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ومن الواجب أيضا أن يكون هناك تشديد على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتشجيع التسامح. ومن الجدير بالترحيب، تلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل صياغة استراتيجيات لمكافحة أفعال العنصرية وكراهية الأجانب في دوله الأعضاء، وكذلك تلك المبادرة المتصلة بعقد مؤتمر لدول أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط في برشلونة للنظر في موضوع التنوع والتعددية وتشجيع التسامح والقضاء على الكراهية العنصرية بالمنطقة. ومن المأمول فيه أن تؤدي حصيلة هذا المؤتمر الى دعم العمل الرامي الى تحقيق النفع المتبادل بالنسبة لكافة الأطراف المتأثرة وكذلك للمجتمع الدولي ككل.

٦ - والمجتمع الدولي يشعر بالقلق لا محالة وهو يشهد ما حدث مؤخرا من تهديد وانتهاك لحق الشعوب في تقرير المصير، وهو حق وارد في ميثاق الأمم المتحدة. وكان ثمة تشديد على أهميته في إعلان وبرنامج عمل فيينا بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وليس من الجائز، في نفس الوقت، أن يسمح للحق في تقرير المصير بأن يقوض من السلامة الإقليمية للدول المستقلة ذات السيادة. وتوقيع الاتفاق المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أدى الى تمهيد الطريق أمام المرحلة التالية للحكم الذاتي الفلسطيني على النحو المتوخى في إعلان المبادئ، جدير بمساندة جميع الشعوب الصديقة. ومن الحري بكافة الأطراف في الصحراء الغربية أن تبذل جهودا مجددة من أجل تشجيع الاضطلاع باستفتاء حر وعادل، من منطلق ممارسة الحق في تقرير المصير من جانب شعوب الصحراء الغربية، وذلك بأسرع وقت ممكن.

٧ - وبغية تعزيز التعاون الدولي بشأن المواضيع قيد المناقشة، اقترح وفد نيجيريا تعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ أنشطة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ولمساندة أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري، وتشجيع واحترام مبدأ تقرير المصير، ومكافحة تهديدات المرتزقة وأنشطة الارتزاق التي

تقوض سيادة بعض الدول واستقرار الديمقراطيات الناشئة، والتصديق على كافة الاتفاقيات المتعلقة بالتمييز العنصري وكذلك على الصكوك ذات الصلة.

٨ - السيد ماروياما (اليابان): رحب بالانتقال السلمي الى جنوب افريقيا جديدة تتسم بالوحدة وتعدد العناصر والديمقراطية. وقال إن من الضروري، مع هذا، أن يدعم المجتمع الدولي جهود جنوب افريقيا، فاستقرار هذا البلد ونماؤه لهما أهمية كبيرة فيما يخص تنمية افريقيا ككل. واليابان قد أعلنت، من أجل هذا، عن مجموعة من التدابير من شأنها أن تزود جنوب افريقيا بمساعدة يبلغ مجموعها ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩ - والعالم لا يزال، مع هذا، يعاني من أشكال أخرى للعنصرية والفصل العنصري، مثل كراهية الأجانب واضطهاد الأقليات والمجموعات الإثنية واللاجئين أو تلك السياسة الشائنة المتصلة بـ "التطهير الإثني" في يوغوسلافيا السابقة، وكذلك هذا الصراع الإثني الرهيب في رواندا. والمجتمع الدولي عليه أن يتخذ كافة التدابير الضرورية وأن يضع أكثر السياسات تشدداً من أجل مكافحة كافة هذه الظواهر المتعلقة بالتحامل والتصورات المقولبة. واليابان ما فتئت دائماً شديدة المعارضة لجميع صور العنصرية والتمييز العنصري، كما أنها ما برحت متحمسة بصفة خاصة في شجبها للفصل العنصري، ومن الجدير بالإطراء، بالتالي، تلك المنجزات التي حققها المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في هذا الشأن.

١٠ - والوقت قد حان لإيلاء مزيد من الاهتمام لأنشطة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، مع مراعاة أن الأهداف الأساسية للعقدين الأخيرين لم تتحقق وأن ثمة ملايين من السكان ما زالت ضحية لهذه الممارسات. والمشاركة النشطة في أعمال العقد تمثل أمراً ضرورياً بالنسبة للمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. ومن الجدير بالتأكيد، ذلك الدور الهام الذي يضطلع به مركز حقوق الإنسان في مجال تعزيز التنسيق بين الهيئات ذات الصلة في هذا الميدان. وحيث أن بعض مشاريع العقد الثاني لم تحظ بالتنفيذ بسبب نقص الموارد، فإن من الضروري أن تكفل موارد مالية مناسبة للأنشطة المخططة، مع استخدامها على نحو فعال. واليابان ما برحت تساهم منذ عام ١٩٨٦ في الصندوق الاستئماني لعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وهي ستستمر في ذلك.

١١ - والتثقيف والإعلام قد يلعبان دوراً رئيسياً في ميدان القضاء على التحامل والقولبة العنصريين، وتشجيع التفاهم والتسامح المتبادلين، وتحقيق التوافق العرقي. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في هذا السبيل أثناء سنة الأمم المتحدة للتسامح والسنة الأولى من سنوات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. والقضاء النهائي على التمييز العنصري يتطلب القيام، على الصعيدين الدولي والوطني، باتخاذ تدابير أوسع نطاقاً. والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كان لها دور رئيسي في الجهود الرامية إلى استئصال هذا الوباء وتشجيع التفاهم فيما بين كافة الأجناس. واليابان قد عملت دون كلل على إبرام هذه الاتفاقية في وقت مبكر.

١٢ - وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن تضاعف الجهود المبذولة من أجل كفالة تمتع الجميع بحق الشعوب في تقرير المصير من خلال تدابير عملية وسلمية. ومن أهم التطورات، في هذا الشأن، توقيع الاتفاق الأخير بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن المأمول فيه أن تستمر تلك الجهود الهادفة لتحقيق السلم في الشرق الأوسط، ولن يستمر أيضاً تقدم المفاوضات فيما بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وفيما بين إسرائيل ولبنان. واليابان قد شاركت بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف كما أنها قد قدمت كل ما يمكن من دعم للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهي قد أعلنت، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عن تعهداتها بتوفير ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة للفلسطينيين خلال فترة سنتين، وأنفقت حتى الآن ١٥٠ مليون دولار، وخصصت ما يقل قليلاً عن ٤٤ مليون دولار من أجل التكاليف الابتدائية للحكم الذاتي الفلسطيني.

١٣ - وفي ضوء التغيرات الأخيرة بالعالم في مجالات التمييز العنصري وتقرير المصير، ينبغي للجمعية العامة أن تتأكد من أن استجابتها ملائمة للأحوال القائمة، وذلك عند وضعها للقرارات. ومثل هذا النهج له أهمية خاصة في ظل الظروف الحالية، كما أن من شأنه أن يعزز الثقة في اللجنة الثالثة.

١٤ - السيدة دي باريش (كوستاريكا): نوهت بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في ميدان إنهاء سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وقالت إنه لا يجوز، مع هذا، أن تكون هناك هوادة في الكفاح ضد الفصل العنصري. حيث أنه قد ظهرت، على الرغم من المنجزات التي تحققت، ممارسات لإبادة الأجناس بمناطق أخرى من العالم، وأصبحت هذه الممارسات جزءاً من سياسة الدولة، كما هو الحال فيما يسمى "التطهير الإثني"، الذي لا يقل قسوة أو بشاعة عن الفصل العنصري، والذي اتخذ أبعاداً رهيبية. وثمة ضرورة لكفالة عدم إفلات مقترفي هذه الجرائم من العقاب، وذلك من خلال الاستفادة من مجموعة المعاهدات والاتفاقيات القيمة التي تصنف الانتهاكات ذات الصلة، واستخدامها في مجازاة المجرمين. وحالة يوغوسلافيا السابقة ما فتئت بمثابة مثال من أبشع أمثلة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال ممارستها "التطهير الإثني".

١٥ - وفيما يخص تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ينبغي اعتماد توصيات لجنة حقوق الإنسان الواردة في قراراتها ١١/١٩٩٥ و ١٢/١٩٩٥ والمتصلين، على التوالي، بإنشاء بؤرة تنسيقية في مركز حقوق الإنسان تكون مسؤولة عن تنسيق المعلومات المتصلة بالأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الثالث وتقديم توصيات عملية عن الأنشطة المستقبلية، وإمكانية استخدام أموال طوعية أو إقامة صندوق جديد لإعادة تأهيل ضحايا أفعال العنصرية والتمييز والتعصب و "التطهير الإثني" ودمجهم في المجتمع من جديد.

١٦ - وفيما يتصل بحق الشعوب في تقرير المصير، يلاحظ أن عدد الدول الأعضاء قد تضاعف أربع مرات منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة من جراء تطبيق مبدأ تقرير مصير الشعوب، وخاصة تلك الشعوب التي كانت خاضعة لسيطرة استعمارية أجنبية. وعالمية المنظمة قد تعززت بشكل كبير بسبب هذا.

والجمعية العامة قد اتخذت قرارات عديدة، وكان آخرها القرار ١٤٨/٤٩، الذي يساند أعمال حق كافة الشعوب في تقرير المصير على صعيد العالم بأسره، بما في ذلك تلك الشعوب الخاضعة لسيطرة استعمارية أجنبية. والجمعية العامة طالبت لجنة حقوق الإنسان بأن تواصل توجيه اهتمامها نحو انتهاك الحق في تقرير المصير، وذلك بفعل تدخل أو عدوان أو احتلال من طرف عسكري أجنبي. وتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن استخدام المرتزقة يمثل مصدرا قيما للمعلومات المتعلقة بأنشطة الارتزاق وعواقبها الوخيمة. والفصل الخاص بالتوصيات يتضمن توصية مقدمة الى الجمعية العامة تقضي بأن تقترح على الدول الأعضاء التي لم تصدق أو لم توقع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجديد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم بأن تنظر في التعجيل بهذه العملية لتيسير دخولها السريع حيز النفاذ. ووفد كوستاريكا يحيط علما بهذه التوصية، وهو يحث سائر الدول الأعضاء على القيام بذلك.

١٧ - السيدة تاملين (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تعترف بأهمية حق الشعوب في تقرير المصير، مما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وتكرر من قبل الجمعية العامة في قرارها ١٤٨/٤٩. وقضية تقرير المصير قد تقدمت الى الأمام مؤخرا، وذلك عند الاضطلاع بعد مفاوضات عسيرة دامت شهورا بتوقيع الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل رئيس الوزراء السيد رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد عرفات بحضور الرئيس كسينتون. وهذا الاتفاق يتضمن مزيدا من الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة، وهو يفضي الى إجراء انتخابات فلسطينية في وقت مبكر من العام التالي، وهو يمثل خطوة الى الأمام في عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية.

١٨ - ومسألة المرتزقة كانت موضع استعراض دقيق من جانب اللجنة المخصصة، التي شكلتها الجمعية العامة بموجب القرار ٤٨/٢٥، والتي وضعت اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وهي اتفاقية قد اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين في عام ١٩٨٩، وهي مفتوحة للتوقيع أو التصديق عليها من جانب الدول الأعضاء. وفي ضوء هذه الأنشطة، يلاحظ أن النظر في هذا الأمر من قبل اللجنة الثالثة يمثل ازدواجاً للجهود. والوقت قد حان لتجاوز القضايا، التي تم حلها في هيئات أخرى، ولتوجيه المداولات على نحو أكثر نفعاً.

١٩ - والولايات المتحدة تعلق أهمية كبيرة على استئصال العنصرية والفصل العنصري في العالم، ومن ثم، فإنها قد صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وهي ستقدم تقريرها الأول بشأن التنفيذ الى لجنة القضاء على التمييز العنصري في نطاق الشهور القليلة القادمة. والولايات المتحدة قد ساندت تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، كما أنها قد أيدت الجهود الرامية الى تطوير البرامج التثقيفية بشأن أهمية استئصال شرور العنصرية وأشكال التعصب ذات الصلة.

٢٠ - والنظام القانوني بالولايات المتحدة يشكل مثالا ممتازا لنظام يستند الى قوانين تحترم الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لجميع الأفراد، باعتبار ذلك شرطا من الشروط الرئيسية بالنسبة لأي مجتمع

يأمل في القضاء على التمييز العنصري. وتقرير المقرر الخاص عن زيارته للولايات المتحدة في العام السابق يقول بأن هدف البلد ما زال متمثلاً في القضاء على العنصرية من خلال سن قوانين ترمي إلى إلغاء أي تمييز عنصري ذي طابع مؤسسي، وكذلك في توفير الحماية في جميع ميادين المساعي العامة. وهناك أيضاً وسائل فعالة للانتصاف والتظلم في متناول ضحايا الأعمال التمييزية. وفيما يتصل بتعليقات المقرر الخاص على العمل الإيجابي، يلاحظ أن المداولات الحكومية والتشريعية ما زالت قائمة بشأن النطاق السليم لهذه التدابير فيما يتعلق باستئصال حالات عدم المساواة السابقة.

٢١ - ورغم الشعور بخيبة الأمل إزاء بعض جوانب التقرير الذي أعده المقرر الخاص في أعقاب زيارته للولايات المتحدة، أعربت عن تأييدها لعمله، وشجعت الدول الأخرى على النظر في دعوته لزيارتها، وذلك كما فعلت البرازيل وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. وبينت أن الولايات المتحدة تشارك المقرر الخاص، علاوة على ذلك، في إدانة الجرائم الإثنية بيوغوسلافيا السابقة، وكذلك في الإعراب عن قلق مطرد إزاء التوترات القائمة بين أفراد قبيلتي هوتو وتوتسي في بوروندي.

٢٢ - السيد مبانثا (جنوب إفريقيا): أشار إلى موضوع القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، ثم أثنى على الدور الذي اضطلع به المجتمع الدولي في مجال عزل نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا والقضاء عليه في نهاية الأمر. وقال إن الرجال والنساء كافة، الذين كانوا محرومين من حق التصويت لقرون خلت، قد قاموا في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بانتخاب أول حكومة في تاريخ البلد تتميز بالديمقراطية واللاعنصرية فضلاً عن عدم التعصب ضد المرأة. والدستور المؤقت الراهن يحول دون ممارسة العنصرية والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا، كما أنه يكفل حق السكان في الحماية من التمييز استناداً إلى اللون أو الجنس أو الأصل الجنسي والاجتماعي أو السن أو العجز أو العقيدة أو الثقافة أو اللغة أو الدين. ومن حق أي شخص، ذكر كان أم أنثى، أن يتوجه إلى أي محكمة مختصة التماساً للانتصاف، إذا أحس أنه يتعرض لتمييز ما. والدستور المؤقت يوفر جسراً تاريخياً من شأنه تمكين شعب جنوب إفريقيا من الانتقال من الحقبة الماضية، التي كانت تتسم بالعنصرية والتمييز العنصري والصراع والمعاناة والظلم إلى مستقبل يقوم على الاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي والفرص الإنمائية للجميع، بصرف النظر عن اللون أو العنصر أو الطبقة.

٢٣ - وحكومة الوحدة الوطنية قد أنشأت بالتالي آليات لمنع عودة نظام الفصل العنصري، بما في ذلك "برنامج رد الحقوق" الذي يرمي إلى إعادة حقوق الأرض أو سداد أشكال أخرى من أشكال التعويض إلى السكان الذين انتزعت منهم أراضيهم منذ عام ١٩١٣ من خلال تشريعات وممارسات تمييزية عنصرية. وحكومة الوحدة الوطنية قد شرعت أيضاً، بميداني الصحة والتعليم، في برامج شاملة من شأنها توفير الخدمات الأساسية التي كانت في الماضي بمنأى عن غالبية سكان جنوب إفريقيا. وهي قد قامت، بصفة خاصة، بعملية دمج ناجحة للإدارات التعليمية البالغ عددها ١٤، والتي كانت تابعة للحكومة السالفة والأوطان السابقة، وذلك في إدارة وطنية واحدة للتعليم. وهذه الإدارة تتناول نظامي التعليم والتدريب المنفصلين اللذين كانا قائمين واللذين كانا يعملان بمعزل عن بعضهما وفق مبادئ إثنية وعنصرية. والبرلمان قد أصدر

قانون الوحدة والمصالحة الوطنيتين، الذي ينص على تشكيل لجنة لإحقاق الحق والتصالح من أجل تحري الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، التي نجمت عن صراعات الماضي والتي ارتكبت داخل أو خارج جنوب افريقيا أثناء الفترة من ١ آذار/مارس ١٩٦٠ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢٤ - والمحكمة الدستورية، التي شكلت في عام ١٩٩٤ في أعقاب الانتخابات، قد قامت منذ أربعة أشهر فقط باتخاذ قرار تاريخي يقضي بأن عقوبة الإعدام غير دستورية. والبند ١١٥ من الدستور المؤقت يتضمن، علاوة على ذلك، أساسا لإنشاء لجنة حقوق الانسان من أجل حماية وتشجيع الحقوق الأساسية. ومن سلطة هذه اللجنة أيضا أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتوفير مساعدة مالية، أو أن تقدم مساعدة من هذا القبيل، فيما يتصل بأي شخص سبق له أن تأثر على نحو ضار بانتهاكات مزعومة من انتهاكات حقوق الانسان، وذلك حتى يتمكن هذا الشخص من رفع الدعوى اللازمة في محكمة مختصة للحصول على التعويض الضروري.

٢٥ - ووفد جنوب افريقيا يكرر إعلان التزامه بأهداف ومقاصد العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وذلك باسم الملايين من السكان الذين تعرضوا للتمييز على نحو مباشر. والمجتمع الدولي بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، للحذر من عودة العنصرية والفصل العنصري بأي شكل كان، وذلك في ضوء ذلك الدور البارز الذي اضطلع به في مجال القضاء على الفصل العنصري.

٢٦ - السيدة كورنيث (غيانا): تحدثت باسم بلدان الاتحاد الكاريبي وقالت إن الأمم المتحدة ملتزمة منذ إنشائها بالقضاء على العنصرية والفصل العنصري، وهو التزام وارد في ميثاقها. وبالرغم من إحراز قدر كبير من التقدم، فإن ثمة جهلا وطيشا باقيين وخطيرين ما زالا يبعثان على التحامل والعداء استنادا إلى العنصر، كما أن هناك أشكالا أخرى للعنصرية قد ظهرت. وكراهية الأجانب والأنظمة الرسمية الأخرى المتعلقة بالتفوق العنصري والتطهير الإثني والتعصب قد أدت إلى وقوع ضحايا من العمال المهاجرين والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية واللجئين والمجموعات الدينية.

٢٧ - والاتحاد الكاريبي يرحب بتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان المعني بدراسة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك (A/50/476) بشأن أنشطة اللجنة في عام ١٩٩٥، وهو يؤيد تماما توصياته. ومن المأمول فيه أن يستمر المقرر الخاص في تلقي المساعدة البشرية والمالية الضرورية لتمكينه من الاضطلاع باختصاصاته. وكافة البلدان عليها أن توفر كامل مساندتها في هذا السبيل. والاضطلاع بتعاون أكثر وثاقة، فيما بين المقرر الخاص ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري، من شأنه أن يحسن من كفاءة وفعالية هذه الجهات.

٢٨ - والاتحاد الكاريبي يرى أن ثمة أهمية حاسمة لاتخاذ تدابير وقائية من أجل تشجيع توفر ما يلزم من احترام بالنسبة لشتى الفئات المتنوعة في المجتمعات. وهذه التدابير قد تتضمن تثقيف الجمهور من

أجل تشجيع السلام البيئي والتسامح والاحترام المتبادل فيما يتعلق بالجميع. والاتحاد يؤيد التوصية المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة والتي تطالب الجمعية العامة بأن تنظر، في دورتها الخمسين، في إمكانية عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والإثني وكراهية الأجانب وغير ذلك من الأشكال المعاصرة للتعصب المتصلة بذلك. والعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وبرنامج عمل هذا العقد يتيحان فرصة لاستئصال التحاملات العنصرية، التي سببت معاناة الملايين في جميع أنحاء العالم. ومن الواجب أن تبذل الجهود اللازمة، على الصعيدين الوطني والدولي، لكفالة التنفيذ الكامل للأهداف المحددة. ومن الضروري لتحقيق هذه الأهداف أن يوفر تمويل مناسب، حيث أن فشل العقدين السابقين يرجع أساساً إلى نقص التمويل.

٢٩ - والدول أعضاء الاتحاد الكاريبي ترغب في الإعراب عن تهانيها الصادقة لجمهورية بالاو إزاء حصولها على الاستقلال. وشعب بالاو، الذي اختار أن يصبح أمة ذات سيادة، قد أعطى المجتمع الدولي أملاً متجدداً في ميدان جهوده الرامية إلى التحرك نحو عالم أكثر رخاءاً وديمقراطية.

٣٠ - وفيما يتصل بالشرق الأوسط، يلاحظ أن وفود الاتحاد الكاريبي ترحب بتوقيع الاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي على ثقة من أن هذا يشكل خطوة جديدة نحو سلم عادل ودائم من شأنه أن يفضي إلى إقامة حكم ذاتي في هذه المنطقة. وهي ترحب أيضاً بمعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، وكذلك باستئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، فهذا من شأنه أن يسهم في إحلال السلام بالمنطقة.

٣١ - والاتحاد الكاريبي مافتئ دائماً ينظر إلى الحق في تقرير المصير، بصيغته الواردة في مختلف صكوك الأمم المتحدة، باعتباره حقاً أساسياً لجميع الشعوب في العالم. والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان مرتبطة على نحو لا ينفصم بحقوق الشعوب في تقرير المصير. فكافة البلدان ينبغي أن يكون من حقها أن تشارك في إدارة شؤون بلدها العامة وأن تتاح لها فرصة القيام بذلك، كما أن مبدأ الديمقراطية القائمة على المشاركة مبدأ راسخ بجميع بلدان الاتحاد.

٣٢ - وثمة سكان بأنحاء كثيرة من العالم ما زالوا محرومين من حقوقهم في تقرير المصير. ومواصلة استخدام المرتزقة في العديد من الصراعات المسلحة بشتى جهات العالم تشكل انتهاكاً لمبادئ المساواة السيادية، والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدى الدول وتقرير المصير لدى الشعوب. والمقرر الخاص المعني باستخدام المرتزقة قد أشار بالتحديد إلى أنشطة الارتزاق في إفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٥. ودول الاتحاد الكاريبي تطالب المجتمع الدولي بالتالي بأن يتخذ تدابير فعالة لمنع ومعاينة هذه الأنشطة.

٣٣ - السيد تشيريلا (رومانيا): قال إن الفصل العنصري قد أصبح تاريخاً ماضياً، ومع هذا، فإن مظاهر التمييز العنصري والتعصب وكراهية الأجانب والعنف القائم على أساس عنصري ما زالت تسبب قلقاً بالغاً

للحكومات وللمجتمع الدولي، حيث أنها تؤدي إلى توترات وصراعات، كما أنها تعرض الاستقرار الاقليمي والدولي للخطر. ومن ثم، فإن موضوع القضاء على العنصرية والفصل العنصري ينبغي أن يظل بندا هاما من بنود جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٤ - ورومانيا ترى أن القضاء على التمييز والتعصب لا يمكن تحقيقه دون الالتزام بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وسائر الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الانسان، وبتنفيذ هذه الاتفاقية وتلك الصكوك، وذلك على صعيد العالم بأسره. وهناك أهمية خاصة لقيام الحكومات بالتعاون الكامل مع آليات مراقبة حقوق الانسان، بما فيها لجنة القضاء على التمييز العنصري. ورومانيا تعلق أهمية كبيرة أيضا على تنفيذ برنامج العمل المنقح للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي يتطلب مشاركة كاملة على جميع الأصعدة. وثمة فائدة خاصة، في هذا الصدد، من الاضطلاع بترتيبات إقليمية من قبيل التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ورومانيا تشارك مشاركة نشطة، هي وسائر البلدان الأوروبية، في الحملة المتعلقة بمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتعصب، التي شنت في عام ١٩٩٥ عقب القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٣ من جانب اجتماع القمة لمجلس أوروبا بضييها.

٣٥ - وفي سياق الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح، قامت رومانيا في أيار/مايو من عام ١٩٩٥ باستضافة حلقة دراسية دولية بشأن التسامح، وهي حلقة منظمة تحت رعاية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣٦ - ووفد رومانيا يعتقد أن التثقيف سلاح فعال لمنع التمييز والتعصب، وأن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان ينبغي له أن يؤدي إلى برامج على صعيد حقوق الانسان والتعددية الثقافية. ومن الواجب أن يكون هناك تشديد على ضرورة زيادة الموارد من أجل تشجيع وحماية حقوق الانسان، والقيام، في جملة أمور، بإعادة هيكلة مركز حقوق الانسان وأنشطة لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٣٧ - وأثناء السنوات الست الماضية، انطلقت رومانيا، على نحو لا رجعة فيه، في طريق الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الانسان العالمية، وهي تعلق أهمية قصوى على المسائل المتصلة بالأقليات، مما يمثل شرطا أساسيا لبناء ديمقراطية حقيقية من شأنها أن تسهم في تهئية الأمن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. ودستور رومانيا الجديد ينص على أن القواعد الدولية لحقوق الانسان تحجب التشريعات الوطنية. ومن مسؤوليات الحكومات، بالدرجة الأولى، سن وتنفيذ تشريعات من شأنها أن تشجع على الاضطلاع بحوار مفتوح بين كافة قطاعات المجتمع المدني وأن تروج للتعاون عبر الحدود والأخذ بسياسة من سياسات حسن الجوار. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، تلك المبادرات التي اضطلع بها مؤخرا رئيس رومانيا بشأن التصالح التاريخي فيما بين رومانيا وهنغاريا.

٣٨ - ووفد رومانيا يرى أن حق الشعوب في تقرير المصير يرتبط ارتباطا وثيقا، في فترة ما بعد الحرب الباردة، بالتمتع بحقوق الانسان الأخرى وبتشجيع القيم الديمقراطية بصفة عامة. والممارسة الكاملة لهذا الحق تتطلب، على نحو مطرد، تهيئة وتنمية المؤسسات الديمقراطية، والحكم بموجب القانون، ومشاركة جميع السكان في إدارة الشؤون العامة، وتنظيم انتخابات حرة عادلة، والاضطلاع بالحساب السياسي، وتوزيع السلطة تحقيقا للامركزية، وتشجيع الحكم الذاتي. والتطورات الأخيرة في عملية السلام بالشرق الأوسط، التي تضمنت زعماء اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تشكل خطوة أمامية هامة وتمثل مساهمة في إقامة السلم بالمنطقة.

٣٩ - السيد كوليك (أوكرانيا): قال إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، فإنهما ما زالا يشكلان تهديدا، حيث أنهما قد اتخذتا أشكالا جديدة من قبيل كراهية الأجانب والتعصب وإساءة معاملة الأقليات الوطنية والشعوب الأصلية والعمال المهاجرين وفئات أخرى. والقضاء التام على جميع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري والتعصب ينبغي له أن يكون مهمة تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي، كما يجب اتخاذ تدابير فعالة لمنعها ومكافحتها.

٤٠ - وأوكرانيا ما فتئت دائما تدين كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهي تعتقد أنه يتعين النظر إلى هذه القضية في سياق حقوق الانسان العالمية، وهو سياق أوسع نطاقا. واحترام تلك الحقوق كان عاملا حاسما في منع النزاعات الإثنية والإقليمية، أي أنه كان بالتالي عنصرا من عناصر الأمن الدولي. والتمييز والتعصب قد سببا غالبية ما مر بعالمنا من فواجع ومعاناة، كما هو واضح من الأحداث التي وقعت في أراضي يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

٤١ - ووفد أوكرانيا يعتقد أنه ينبغي النظر في إمكانية وضع أساليب للتحذير المبكر بهدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات العنصرية والإثنية. والمقرر الخاص للجنة حقوق الانسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك، والمفوض السامي لحقوق الانسان، ومركز حقوق الانسان بوسعهم أن يضطلعوا بدور حاسم في وضع نهج نظري ومفاهيمي لتناول الأشكال الجديدة من هذه الظواهر. ومن الواجب أن يستفاد إلى أقصى حد من الفرص التي يوفرها عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان، حيث أن احترام حقوق الانسان والتسليم به يشجعان على تهيئة مزيد من التفاهم والتسامح.

٤٢ - والحكومات تتحمل المسؤولية الأولى في مجال القضاء على التمييز العنصري، ومن ثم، فإنه ينبغي كفاءة قبول وتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على الصعيد العالمي. وثمة مجموعة من الضمانات القانونية في رومانيا تحظر صراحة العنصرية والتمييز العنصري، ولم تظهر هناك حالات خطيرة من حالات العداء أو العنف لأسباب تتعلق بالمنشأ الوطني أو الإثني أو العرقي، أو ظواهر تتصل بمعاداة السامية. وهناك أهمية خاصة في هذا الشأن لحقوق الأقليات الوطنية التي تشكل ربع سكان

أوكرانيا. ولقد أقيمت قاعدة قانونية موثوقة لحماية هذه الحقوق ولإرساء المساواة بين القوميات بشكل فعلي.

٤٣ - وحق الشعب في تقرير المصير ما زال من أكثر القضايا إثارة للجدل، وذلك في ضوء طبيعته ذاتها بالإضافة إلى ارتباطه على نحو وثيق بمفهوم السلامة الإقليمية. ومن الضروري، بالتالي، أن توضع نهج دولية جديدة من شأنها أن تفضي إلى حلول عادلة مرنة من أجل منع ظهور صراعات جديدة، في ظل الامتثال التام للأساليب الدستورية والتشريعات الداخلية لدى الدولة المعنية. ومن الواجب أن يؤخذ في الحسبان أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة على أنه لا يجوز النظر إلى الحق في تقرير المصير باعتباره يجيز أو يشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يعطل السلامة الإقليمية للدول المستقلة ذات السيادة، على نحو كلي أو جزئي. والحق في تقرير المصير يتضمن، في نفس الوقت، أن جميع الشعوب يحق لها بكل حرية أن تحدد مركزها السياسي وأن تسعى إلى التنمية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٤ - وثمة أهمية كبيرة، في هذا الصدد، لزيادة التعاون فيما بين الدول من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لمنع وحظر أنشطة الارتزاق. وأوكرانيا ما فتئت تعلق دائما أهمية كبيرة على التدابير المتخذة من جانب منظومة الأمم المتحدة بهدف حظر استخدام المرتزقة في الصراعات المسلحة، كما أنها طرف في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. والتشريعات المحلية تحظر صراحة القيام بأي نوع من أنشطة الارتزاق، وأوكرانيا بصدد النظر في اتخاذ تدابير جديدة لمنع المنظمات المرتبطة بالمرتزقة من العمل في أراضيها.

٤٥ - تولى السيد تشرنغ (بوتان) رئاسة الجلسة.

٤٦ - السيد خوجة (ألبانيا): أشار إلى البند ١٠٣ من جدول الأعمال، ثم قال إنه على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد الدولي، فإن العنصرية والتمييز العنصري ما زالا باقيين في إطار أشكال جديدة اتسمت باكتساب أبعاد خطيرة. ووفد ألبانيا يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري باعتباره وسيلة لمناهضة هاتين الظاهرتين مناهضة فعالة، وهو يساند الجهود الرامية إلى كفالة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٤٧ - وألبانيا ما فتئت دائما تدين بشدة سياسة "التطهير الإثني" التي يضطلع بها الصرب في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وهي تأمل في القيام بدور تاريخي من جانب المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

٤٨ - وألبانيا تشعر ببالغ القلق بشأن حالة ما يزيد عن مليوني ألباني يعيشون ببلدهم الأصلية بـكوسوفو. وهي قد أدانت على نحو متكرر ذلك التمييز المؤسسي الذي يتعرضون له على يد السلطات الصربية، والذي

أصبح تقريبا بمثابة نظام من أنظمة الفصل العنصري. وهذا النظام كان موضع إدانة من قبل عدد من الهيئات والأجهزة، بما فيها اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، التي اتخذت في آب/أغسطس ١٩٩٥ قرارا بشأن حالة حقوق الانسان في كوسوفو. وبالإضافة إلى هذا التمييز المؤسسي، يلاحظ أن الألبانيين في كوسوفو قد تعرضوا لأعمال قمعية من جانب الجيش والشرطة، وكانت هذه الأعمال تهدف إلى جعل معيشتهم أمرا مستحيلا، مما يضطرهم إلى الهرب. ومن جراء ذلك، قامت بلغراد بتيسير توطين المستوطنين الصرب في المنطقة الى جانب توطين آلاف اللاجئين الذين فروا من الأعمال الحربية الدائرة في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

٤٩ - وفيما يخص البند ١٠٤ من جدول الأعمال، يلاحظ أن ألبانيا، وهي من بلدان البلقان، تشعر ببالغ القلق إزاء انتهاك حق شعوب شبه جزيرة البلقان في تقرير المصير. وفي البوسنة والهرسك، اضطلع العدوان الصربي على نحو سافر بتحدي كافة المبادئ والقواعد التي تقوم عليها العلاقات الدولية. وفي كوسوفو، أدت أعمال العنف التي ترتكب بتهور من قبل شرطة وجيش الصرب إلى تعريض السلم والأمن الاقليمي للخطر. وكوسوفو، كانت إحدى الوحدات التأسيسية الثماني التي كانت تتكون منها يوغوسلافيا السابقة، وكانت تتمتع في ذلك الوقت بنفس الحقوق الدستورية التي تتمتع بها الجمهوريات الأخرى باستثناء الحق في أن تسمى "جمهورية". وإبطال دستور عام ١٩٧٤ بيوغوسلافيا السابقة وإلغاء مركز كوسوفو قد تضمننا تحذيرا واضحا بشأن ما قد يحدث في المستقبل، ولكن المجتمع الدولي لم يقدر للأسف مدى خطورة الحالة في ذلك الوقت.

٥٠ - وفي مواجهة أعمال القمع والتمييز من جانب الصرب، يلاحظ أن شعب كوسوفو قد أعرب عن إرادته السياسية، سلميا وديمقراطيا، في استفتاء سبق عقده في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومن بين نسبة تبلغ ٨٧,٠١ في المائة من الناخبين وهي نسبة المشاركين في الانتخابات صوتت ٩٩,٨٧ في المائة لصالح استقلال كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك انتخابات عامة وانتخابات رئاسية في عام ١٩٩٢، وهذه الانتخابات لم تعترف بها بلغراد على الإطلاق، مما أدى إلى تصاعد أعمال العنف والقهر في المنطقة. والحكومة التي كانت منتخبة في ذلك الوقت قد اتبعت سياسة تتسم بضبط النفس، مما أفضى إلى تجنب اندلاع الأعمال العدائية، ولكن ليس ثمة ضمانات بأن الحالة ستظل على هذا النحو دون حدود. وكوسوفو بحاجة إلى حل دائم يستند إلى احترام إرادة سكانها. وهذه القضية جديرة بالتالي بالادراج في محادثات السلام المتصلة بيوغوسلافيا السابقة، دون تأخير. وألبانيا تطالب، بوصفها بلدا محبا للسلم وعاملا من عوامل الاستقرار في المنطقة، بإعمال حق الشعب الألباني في تقرير المصير، استنادا إلى الصكوك ذات الصلة، بما فيها وثيقة هلسنكي الختامية.

٥١ - السيدة برغوتي (المراقبة عن فلسطين): قالت إن الاضطلاع بتقييم لمنجزات الأمم المتحدة في الذكرى الخمسين لإنشائها ينم عن عدد من التطورات الإيجابية، ومن بينها إقامة جنوب افريقيا على أساس ديمقراطي وغير عنصري، مما شجع على زيادة الأمل لدى المجتمع الدولي في الاضطلاع في نهاية الأمر باستئصال كافة أشكال التمييز والقهر. ومناهضة الظلم وكفالة حق الشعوب في تقرير المصير ينبغي الأمر باستئصال كافة أشكال التمييز والقهر. ومناهضة الظلم وكفالة حق الشعوب في تقرير المصير ينبغي الأمر باستئصال كافة أشكال التمييز والقهر.

لهما أن يكونا من الأولويات العليا لدى المجتمع الدولي. ومن الواجب أن يضطلع بتدابير أكثر تحديداً، ولا سيما فيما يتصل بالشعوب التي تعيش تحت نير سيادة خارجية أو احتلال أجنبي.

٥٢ - والشعب الفلسطيني مازال يعاني من التمييز والقهر وإنكار حقه في تقرير المصير. ومن منطلق الأمل في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الظالم والظروف القاسية التي مافتتحت تكتنف الشعب الفلسطيني، يلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية قد شاركتا، من حيث المبدأ، في عملية السلام بكاملها، كما أنهما قد اضطلعتا بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهما وبين حكومة اسرائيل. والاتفاق المؤقت المتعلق بتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، الذي وقع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يمثل خطوة إضافية نحو السلام وكذلك نحو أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، يود وفد فلسطين أن يكرر القول بأنه يمكن ممارسة هذا الحق أثناء عملية السلام الحالية وإن التسليم به لا يحول دون قيام الأطراف المعنية بمواصلة ما لديها من خيارات سياسية فيما يتصل بحصيلة عملية السلام.

٥٣ - وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، يلاحظ أن السلام الحقيقي الدائم يعني أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير وحق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها. وثمة أهمية قصوى في هذه المرحلة لقيام الدول أعضاء الأمم المتحدة بتأييد هذا الحق الأساسي للشعب الفلسطيني والتسليم به، ومن المأمول فيه بالتالي أن يحظى مشروع القرار الذي سيقدمه وفد فلسطين إلى أعضاء اللجنة الثالثة بالاعتماد بتوافق الآراء.

٥٤ - السيد باشايف (أذربيجان): قال إن وفد أذربيجان سبق له أن حذر في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة من أن تفسير حق الشعوب في تقرير المصير تفسيراً غامضاً من شأنه أن يعرض السلامة الإقليمية للدول للمخاطر. وانتهاك هذا المبدأ قد أدى، كما يشهد التاريخ، إلى اندلاع النزاعات لسنوات طويلة وإلى معاناة السكان المدنيين بشكل لا يمكن وصفه. والمحرضون على هذه النزاعات كانوا يتصرفون من منطلق النفع الذاتي، ولا يتورعون عن ارتكاب أي شيء. والأنشطة قيد النظر تدخل في نطاق أنشطة "الارتزاق"، وفي ضوء ما تمثله من خطورة، قامت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالتأكيد من جديد بأن استخدام المرتزقة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم هي أمور تشير قلقاً بالغاً لدى جميع الدول، كما أنها تشكل انتهاكات للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

٥٥ - وأذربيجان ترى أنه لا معنى إطلاقاً لتلك التهم التي ذكرتها أرمينيا في الرسالة المقدمة من نائب وزير خارجية الجمهورية إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن استخدام المرتزقة (A/50/390/Add.1)، والتي تزعم أن دولا من قبيل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية قد أرسلت مرتزقة إلى أذربيجان وقامت بتمويل استخدامهم. وفي نفس الرسالة، لم تعترف أرمينيا بوجود مرتزقة أرمينيين في ناغورني كاراباخ.

٥٦ - وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره (A/50/390)، يلاحظ أن المرتزقة ينكرون عموماً حقيقة مركزهم، ويدعون ببواعث أخرى من أجل إخفاء طبيعة دورهم. وهذا يصدق على ما يسمى "جيش ناغورني كاراباخ"، الذي كان بكل وضوح من أصل أرمني رغم تكوينه من رعايا بلدان أخرى. وأرمينيا قد سعت إلى إخفاء حالة الارتزاق بالنسبة للمحاربين، وذكرت أنه لم يجر تجنيدهم بمعرفة أي سلطة من السلطات وأنهم متطوعون يقاتلون لأسباب وطنية، لا لأسباب اقتصادية، وأنهم من أصل أرمني.

٥٧ - وفي حالة ناغورني كاراباخ، لا توجد أهمية كبيرة للمنشأ، فثمة جزء من السكان فقط هو الذي ينتمي لأصل أرمني. وأذربيجان تختلف عن أرمينيا، مع هذا، في أنها بلد يتكون من فئات إثنية كثيرة، وكافة هذه الفئات ممثلة في قواتها المسلحة وتقوم بالدفاع عن وطنها باعتبارها من رعايا أذربيجان. ومن الواضح أن أرمينيا قد أغفلت خصائص "المرتزقة" التي حددها المقرر الخاص في تقريره، والتي تنص على أن المرتزق "أجنبي غير مقيم". وإشراك متطوعين في صراع ناغورني كاراباخ ليس موضع ريبة فحسب، بل إنه يتجاوز ذلك. ووفد أذربيجان يؤيد ما ذكره المقرر الخاص في الفقرة ٣٤ من تقريره بشأن المعايير التي ينبغي أن تراعى من أجل منع أنشطة المرتزقة.

٥٨ - وحكومة أذربيجان تعلق أهمية قصوى، في نهاية الأمر، على الرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ والمبعوثة من المقرر الخاص إلى الدول أعضاء الأمم المتحدة، والتي تطلب تقديم معلومات بشأن أنشطة الارتزاق وصلتها بالاعتداءات الإرهابية، فأذربيجان كانت ضحية لاعتداءات كثيرة من هذا القبيل منذ اندلاع الصراع مع أرمينيا. والوقت قد حان لقيام الأمم المتحدة برفض أنشطة الارتزاق على نحو واضح لا غموض فيه.

٥٩ - السيد كيلو - ابي (زائير): أعرب عن أسفه لأنه على الرغم من انحسار موجة العنصرية في حد ذاتها، فإن العالم ما زال يضم أشكالاً خبيثة من التمييز والعنصرية، وذلك من قبيل كراهية الأجانب والإبعاد والبغض وسائر الصيغ المعاصرة للتعصب. والحالة السائدة في المنطقة الواقعة جنوب البحيرات الكبرى بجنوب إفريقيا، وهي المنطقة التي تضم زائير، تعكس عدم الاكتراث إطلاقاً بشخصية الإنسان، كما أنها مظهر واضح من مظاهر البغض الإثني. واجتثاث واستئصال الأسباب الجذرية لهذه الحالة المؤسفة من شأنهما أن يتيحا تعايشاً سلمياً بين الجماعات الإثنية التي لا تشترك مع بعضها في اللغة فحسب، بل تشترك أيضاً في نفس المجال الثقافي والجغرافي.

٦٠ - ومن المؤسف أن الأمم المتحدة، التي أنشئت كهزمة وصل بين الشعوب والدول، ليست لديها الوسائل الكافية لتنفيذ سياستها. ومن أمثلة ذلك، عدم وجود رغبة سياسية لدى البلدان لحشد الموارد اللازمة من أجل إعادة تأهيل ضحايا العنصرية وإعادة دمجهم في المجتمع، والتأخير في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٥ بشأن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٦١ - وعدد الدول أعضاء الأمم المتحدة قد ارتفع من ٥١ إلى ١٨٥، وذلك بفضل تصميم الشعوب على ممارسة الحق في تقرير المصير. وفيما يتصل بالمرتزقة الذين تؤدي أنشطتهم إلى إعاقة ممارسة الإرادة السيادية من قبل الشعوب الحرة، يلاحظ أن زائير، التي كانت ضحية لهذه الأعمال المؤسفة، تطبق سياسة حازمة، سواء في سياق منظمة الوحدة الإفريقية أم في المحافل الدولية الأخرى، وهي تدين كل الإدانة وجود المرتزقة وأنشطتهم في إفريقيا.

٦٢ - وزائير قد تلقت بالتالي، بمزيج من السخط والدهشة، تقرير المقرر الخاص بشأن مسألة استخدام المرتزقة (A/50/390)، والذي ورد في الفقرة ٤٤ منه أن الحالة في زائير قد تفاقمت بسبب وجود المرتزقة، وأن حكومة الرئيس موبوتو قد قاومت جميع محاولات إقامة النظام السياسي على أساس دستوري ووضع أسس يوافق عليها الجميع ترمي إلى إجراء انتقال ديمقراطي يؤدي إلى انتخابات عامة ومتعددة الأحزاب. والمقرر الخاص قد أكد أيضاً أن الفرقة الخاصة بالرئاسة قد تشكلت وتدربت على أيد مرتزقة من الأجانب. وفي ضوء ما تنطوي عليه هذه الادعاءات من مفارقات تاريخية، إلى جانب تعمد إثارة البلبلة بشأن فرع مقاتل من فروع القوات المسلحة بالبلد، فإن وفد زائير يطالب بسحب هذه الادعاءات التي لا تستند إلى أي أساس على الإطلاق.

٦٣ - وعقب صدور الوثيقة الدستورية للانتقال، التي وُضعت في إطار اتفاق متبادل بين مختلف القطاعات السياسية، يلاحظ أن ثمة أربع مؤسسات مستقلة تعمل في زائير: رئاسة الجمهورية والبرلمان الانتقالي والحكومة ودور القضاء والمحاكم. والاتفاقات التي أقامت التعددية السياسية بزائير قد حظيت بالتصديق عليها من جانب الطبقة السياسية بالبلد بأكملها، وذلك في وجود ممثل خاص للأمم المتحدة. ورئيس الجمهورية يقوم بكفالة وحدة البلد وسلامته الإقليمية، في حين أن الحكومة تضطلع، تحت إشراف البرلمان الانتقالي، بمسؤولية معالجة الشؤون السياسية.

٦٤ - وفيما يتصل بوجود المرتزقة، يلاحظ أن زائير قد وقّعت اتفاقات للدفاع والمساعدة العسكرية مع عدد من البلدان الصديقة، وذلك من منطلق ممارستها لسيادتها ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. والمعونة العسكرية للقوات المسلحة بزائير لا تُقدم إلا في إطار التعاون والمساعدة التقنية فيما بين زائير وشركائها. وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانتقالية لتحسين الاقتصاد، الذي يفتقر إلى التنشيط والهيكلية، والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما لديه من أجل حشد الدعم اللازم لإقامة زائير على أساس تعددي وديمقراطي.

٦٥ - السيد نصر الله خان (باكستان): قال إن حق الشعوب في تقرير المصير أساس للنظام الدولي، وأن هذا الحق ينبغي أن يتضمن القيام على نحو حقيقي بالإعراب عن إرادة الشعب دون أي إكراه أو تأثير أجنبي. وأي انتخاب أو استفتاء أو استفتاء عام يجري تنظيمه من جانب واحد على يد السلطات المستعمرة أو المحتلة لا يشكل تعبيراً حراً عن إرادة الشعب. والجهود التي تبذل اليوم من أجل إيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط جهود جديرة بالترحيب، ومن المأمول فيه أن تُحل الأزمة القائمة في

البلقان بأسلوب يكفل المحافظة على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ويتضمن معاقبة المعتدين في إطار القانون الدولي.

٦٦ - وحق تقرير المصير بالنسبة لشعب كشمير كان أول حق لتقرير المصير يحظى باعتراف الأمم المتحدة، وذلك منذ ٤٨ عاماً مضت، ومن المؤسف أن شعب جامو وكشمير ما زال عاجزاً عن ممارسة هذا الحق بسبب استخدام القوة الغاشمة من قبل قوات الاحتلال الهندية. وولاية جامو وكشمير تشكل إقليماً متنازلاً عليه. ومركزها السياسي من المقرر تحديده من خلال استفتاء عام حر غير منحاز تحت رعاية الأمم المتحدة، مما طُلب به من جانب مجلس الأمن ومما ووفق عليه رسمياً من كل من الهند وباكستان. والهند قد رفضت كافة التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، ومن ثم، فإنه لا يحق لها أن تعلن عن ترشيح نفسها لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن، فقرارات هذا المجلس هي الأساس الوحيد المتفق عليه لإيجاد حل للنزاع.

٦٧ - والهند قد قالت إن شعب جامو وكشمير قد مارس حقه في تقرير المصير من خلال انتخابات سبق إجراؤها في كشمير وكذلك من خلال قرارات متخذة من جانب جمعياتها التأسيسية. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٥١ أعلن رئيس وزراء الهند، السيد نهرو، أن الجمعية التأسيسية لا تحجب قرارات الأمم المتحدة. ومجلس الأمن قد رفض ذلك الإجراء الذي اتخذته الهند من طرف واحد لتحديد مستقبل جامو وكشمير. ومن الملاحظ، على أي حال، أن ما أطلق عليه "انتخابات" في جامو وكشمير كان عملية مزيفة. والأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر، في تقريره السنوي (A/49/1)، أن مسألة جامو وكشمير من أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة والتي لم يحل الصراع القائم بشأنها. وتقرير اللجنة الدولية للفقهاء القانونيين، الذي صدر في وقت مبكر من عام ١٩٩٥، قد أكد أيضاً أن حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير لم يمارس. وإنكار هذا الحق من قبل الهند يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، بل ويتعارض أيضاً مع ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يمثل انتهاكاً لصكوك حقوق الإنسان الرئيسية. والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان قد شجبت أعمال القمع الوحشي التي اضطلعت بها الهند لكبت كفاح شعب كشمير من أجل الحرية، والمذابح التي تعرض لها المدنيون والنساء والأطفال، وعمليات القتل والإعدام بمحاكمة مقتضبة بل وبدون محاكمة، وحالات التعذيب والاختفاء. والوكالات الهندية المناهضة للتمرد قد شكلت مجموعة جديدة سبق لها أن قامت باختطاف خمسة من السياح وبالإطاحة برأس سائح نرويجي بريء. وكافة الأحزاب بكشمير، علاوة على باكستان، قد أدانت هذا القتل الوحشي لهذا السائح البريء. وهذه مجرد لمحة عن الفظائع التي يعاني منها شعب كشمير - الذي يتعرض لعملية منتظمة من عمليات إبادة الأجناس - والذي لا توجد لديه وسائل تذكر للدفاع عن نفسه ضد العدوان.

٦٨ - والهند قد عادت مرة أخرى إلى الحديث عن عملية سياسية وعن انتخابات في كشمير، ولكن غرضها الوحيد يتمثل في إبعاد الأنظار عما تضطلع به من عمليات قمع مستمرة وكذلك في إحداث التفرقة داخل القيادة السياسية بكشمير. وشعب كشمير لا يسعه أن يتقبل انتخابات من تنظيم الهند، فالاستفتاء العام تحت إشراف الأمم المتحدة هو وحده الذي يمكن اعتباره مقبولاً. والهند قد صورت الكشميريين

باعتبارهم إرهابيين وبوصفهم مسلمين متعصبين، وذلك بهدف تبرير ما ترتكبه من قمع وحشي. ومقاومة كشمير مقاومة مشروعة، فهي تمثل كفاح شعب يتعرض لسيادة استعمارية أجنبية من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير. وجنود جيش الاحتلال الهندي هم وحدهم الذين يمكن تسميتهم بـ "مجرمي الحرب"، ومن الواجب أن يعاقبوا على جرائمهم. والهند قد تحدثت أيضا عن إجراء مفاوضات ثنائية لحل نزاع جامو وكشمير. وفي جولات المحادثات السبع التي عُقدت حتى الآن، رفضت الهند مع هذا معالجة هذه المسألة. وحل هذه المشكلة يقتضي إجراء محادثات موضوعية، وليس مجرد الاضطلاع بتحايلات دبلوماسية.

٦٩ - والروح الوثابة لشعب كشمير الشجاع لن تتفتت أمام إرهاب الهند. والمجتمع الدولي لا يجوز له أن يسمح للهند بارتكاب جريمة إبادة الأجناس في كشمير. والوقت قد حان لكفالة الإعراب بشكل حر وعادل عن رغبة شعب كشمير من خلال استفتاء عام غير منحاز. وقد آن الأوان لأن تتخلص الهند وباكستان من قيود التوتر والصراع ولأن تشرعا في طريق يؤدي إلى تحقيق السلام والرخاء في جنوب آسيا.

٧٠ - السيد صوري (الهند): قال إن الحكومات عليها أن تتصرف بسرعة من منطلق الاستجابة للدلائل الأولى على ظهور أشكال جديدة من أشكال العنصرية، سبق أن حددتها لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ مما يتضمن عدم وجود تشريعات لتعريف وتجريم كافة صور التمييز العنصري، وعدم كفاية آليات التنفيذ، وإفساح الصدر للكراهية العنصرية أو العنف من قبل أفراد أو جماعات، وبرز أنماط للتمييز الاقتصادي والاجتماعي، وتشريد السكان بسبب العنصرية، والاعتداء على أراضي الأقليات.

٧١ - وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره عن هذا الموضوع، فإن ثمة انزعاج إزاء ما يلاحظ من اطراد انتشار كراهية الأجانب تحت ستار من الشرعية. وفي هذا السياق، يجب أن يراعى أن بعض الحكومات قد زعمت أن من حقها أن تلجأ إلى إجراءات من إجراءات المنازعة في مواجهة التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وذلك بهدف تسليط الضوء على آرائها. وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه العنصرية، فإن هناك حاجة عاجلة أيضا إلى قيام المؤسسات التثقيفية ووسائل الإعلام بجميع البلدان بتثقيف الرأي العام في مجال الثقافات والشعوب الأجنبية وبتشجيع التسامح والاحترام إزاءها.

٧٢ - وفي إطار تقرير المصير، ترحب الهند بهذا الاتفاق الأخير الذي أبرم بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية باعتباره خطوة أخرى نحو تحقيق سلام شامل عادل دائم لكافة الأطراف بالمنطقة. والحق في تقرير المصير كان ينظر إليه دائما بوصفه ذلك الحق المشروع لقيام الشعوب بكل حرية بتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نطاق حدودها الوطنية. وليس من الجائز، بالتالي، أن يفسر هذا الحق بوصفه مخولا أو مشجعا للقيام بعمل من شأنه أن يمزق أو يفسد، كليا أو جزئيا، ما لدى الدول المستقلة ذات السيادة من سلامة إقليمية أو وحدة سياسية.

٧٣ - وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره عن استخدام المرتزقة (A/50/390 و Add.1)، يلاحظ أن نشاط الارتزاق يشكل تهديداً مطرداً بالنسبة للديمقراطيات وللدول المتعددة الثقافات، والتفاضي عنه يعني يمثل استرضاء للإرهاب والعنف والعدوان. والهند كانت ضحية لإرهاب مستمر على يد مرتزقة مسلحين ومدربين وممولين ومسللين من خارج الحدود من جانب بلدان أخرى، وذلك لأكثر من عقد من الزمان.

٧٤ - وكانت هناك مؤخراً محاولات لإعادة تعريف مفهوم تقرير المصير، ولا سيما في سياق نهاية الحرب الباردة. ومن هذه المحاولات، تعريف تقرير المصير بأنه يساوي "الحكم الذاتي" الداخلي بدولة ما على الصعيدين السياسي والإداري، والهند تتسم بهيكل اتحادي مع توفر لا مركزية في السلطة، ولكنها تعارض تماماً أي محاولة خارجية لمساواة مفهوم تقرير المصير بالحكم الذاتي الداخلي لأي دولة، فهذا يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبدأ سيادة الدول. وليس من الجائز أيضاً أن يستند تقرير المصير إلى تماثل العنصر أو الدين أو العرق أو اللون أو أي فئة أخرى. وإذا أخرج "تقرير المصير" عن نطاقه، فإن من الممكن أن يُساء استخدامه على يد أطراف نفعية من أجل تشجيع الانفصال وتقويض دول تعددية ديمقراطية تضم إثنيات كثيرة، وتشكل من منطلق طبيعتها العلمانية أكثر المجتمعات انفتاحاً وعدلاً وتضطلع بتشجيع الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن الواجب التشديد على أن السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول مصونتان.

٧٥ - والأمين العام قد حذر من خطر التقسيم دون حدود، في حالة مطالبة كل مجموعة إثنية أو دينية أو لغوية بأن تكون دولة من الدول. وباكستان قد عادت مرة إلى جدول أعمالها الذي لا يتضمن غير بند واحد متسلط عليها، وهو بند امتلاك جامو وكشمير. والانتهازية التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة قد دفعت ببعض الدول إلى القيام بمحاولات مسعورة لحيازة أراضٍ تجاوزها وقد تكون مماثلة لها على الصعيد الإثني، وذلك من خلال تشجيع إثارة القلاقل عبر الحدود، عن طريق الإرهاب وأنشطة الارتزاق والتطهير الإثني. وتمسك باكستان بتقرير المصير في ولاية جامو وكشمير الهندية لا يمكن الأخذ به، وذلك من زاوية منطقية بحتة. فالتشكك في عمليات إلحاق الولايات الأميرية السابقة بالهند أو بباكستان يعني أن باكستان تثير الشكوك حول ذات تكوينها. ولا يمكن الأخذ بمبدأ تقرير المصير أيضاً من الناحية المنهجية، فالتشكك في تنفيذ قرارات مجلس الأمن يعني أن باكستان ترفض الاعتراف بأنها أول من انتهك هذه القرارات وأول من حال دون إجراء استفتاء عام من خلال رفض إنهاء ذلك العدوان الذي شنته على إقليم جامو وكشمير. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم التاريخي الذي صدر في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ من قبل المحكمة العليا بذلك الجزء من كشمير الذي تحتله باكستان يتهم الحكومة الباكستانية بأنها قد ارتكبت انتهاكاً آخر لقرارات مجلس الأمن، فهي قد اضطلعت بفصل إداري للأراضي الشمالية من كشمير المحتلة عن بقية تلك المنطقة.

٧٦ - وباكستان لديها تطلع قوي نحو أراضي الهند منذ البداية. فبعد أن فشلت في تملك جامو وكشمير عقب ثلاث حروب، يلاحظ أنها تلجأ اليوم إلى الإرهاب، وهذا قد أدى إلى تطهير إثني لما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ من المسلمين والهندوس والسيخ والبوذيين والمسيحيين، حيث نُقل هؤلاء من وادي كشمير إلى أجزاء أخرى من الهند. وجامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند وسيبقى الأمر على هذا النحو إلى الأبد.

والعقبة الوحيدة التي تعوق السلام هي الإرهاب الذي يوجّه ويموّل ويدعم من وراء الحدود. والحل الوحيد هو وقف العدوان من جانب باكستان وإعادة ذلك الجزء من جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الأجنبي إلى الهند.

٧٧ - السيد كمال (باكستان): تحدث من منطلق ممارسة حق الرد، فقال إن حكومة الهند تحاول مرة أخرى أن تقدم الرأي القائل بأن شعب جامو وكشمير قد قام بالفعل بممارسة حقه في تقرير المصير في عام ١٩٤٧. وهذا كذب لا مرأى فيه، فالهند كانت مسؤولة في ذلك الوقت عن استمرار احتلال واخضاع هذا الشعب. والهند قد زعمت أيضا أن شعب كشمير قد مارس حقه في تقرير المصير من خلال انتخابات تم إجراؤها على يد سلطات الاحتلال الهندية. وهذه الانتخابات مهزلة من المهازل، وفي آخر انتخابات أجريت، وهي انتخابات عام ١٩٨٩، يلاحظ أن أقل من ٣ في المائة من الناخبين قد أدلى بصوته. وحكومة الهند تتحدث اليوم عن الاضطلاع بانتخابات جديدة في الهند، ولكن قيادة كشمير بكاملها قد رفضت هذه المهزلة الجديدة في أعقاب موجة المذابح وحالات الاختفاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي.

٧٨ - والهند قد أغفلت على نحو ملائم، إبان حملتها الكلامية ضد الإرهاب، ذكر أبشع شكل من أشكال الإرهاب - وهو إرهاب الدولة الذي تمارسه بنفسها - وهي قد تتخيل أنها تستطيع بذلك أن تخفي عملياتها الإرهابية ضد السكان الأبرياء بكشمير وجامو. وثمة دليل لا يمكن دحضه على أن الهند قد رعت ودربت ومولت الإرهابيين في كافة البلدان المجاورة لها. ومن خلال الإكراه والعدوان واستخدام القوة ضد جاراتها، استمرت الهند في اتباع سياسة منتظمة تتسم بالتوسعية وحب السيطرة. والواقع يتمثل في أن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه، مما هو معترف به من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

٧٩ - السيد صوري (الهند): تحدث من منطلق الحق في الرد، فقال إن الهند المستقلة قد حظرت التمييز أيا كان مصدره. والنظام الدستوري بباكستان يستند، من ناحية أخرى، إلى تمييز ديني، كما أن نظامها الانتخابي يتضمن دوائر انتخابية مستقلة، تشبه نظام الفصل العنصري، فيما يتعلق بالأقليات الدينية. وحتى في صفوف الغالبية المسلمة، يلاحظ أن هناك تمييز واضح ضد طوائف الأقليات الإسلامية. والكثير من مواطني باكستان يعانون اليوم من الإرهاب والقمع، كما أن ثمة طائفة كبيرة أخرى ما زالت تحيا حياة مهينة منذ عقدين من الزمان في مخيمات للاجئين ببلد آخر، وذلك لمجرد أن باكستان ترفض حقها في العودة.

٨٠ - وباكستان تسيطر عليها فكرة تفكيك الهند من حيث الأرض ومن حيث المنحى السياسي أيضا، وذلك حتى تسوغ نظريتها المتعلقة بالشخصية الوطنية والسياسية الطبيعية، والمستندة إلى الدين وحده. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت بوضع نظريات وممارسات ملائمة. والمناطق الشمالية من كشمير، التي تحتلها باكستان، قد فصلت على الصعيد الإداري عن بقية الإقليم، ولم تُجر بها انتخابات على الإطلاق، كما أنه لم يكن لها تمثيل في يوم من الأيام ببرلمان باكستان. ودستور هذا الجزء من كشمير الخاضع للاحتلال الباكستاني يوضح تماما أن أي اقتراح بتقرير المصير في هذه المنطقة محظور بحكم القانون. وشعب جامو وكشمير

قد مارس حق تقرير المصير في عام ١٩٤٧، وهذا الإقليم كان جزءاً لا يتجزأ من الهند، وسيظل دائماً على هذا النحو.

٨١ - وهناك دليل مقنع على تدخل باكستان بشكل مباشر في تشجيع أعمال الإرهاب بجامو وكشمير، وذلك إلى جانب اتجاهاتها التدخلية وحفزها للكرهية الإثنية. ومن الواجب على باكستان أن تركز اهتمامها على مداواة جراحها وعلى العيش في سلم وصداقة مع كافة جيرانها.

٨٢ - السيد كمال (باكستان): تحدث من منطلق ممارسة حق الرد، فقال إن الهند قد طبقت نظاماً من نظم التقسيم إلى طوائف اجتماعية، وثمة طائفة كبيرة من السكان تعد من المنبوذين في عرف هذا النظام. وممثل الهند لم يتناول التقارير المتصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير أو بأفعال الإرهاب المرتكبة على يد قوات الاحتلال، وهو قد حاول بدلاً من ذلك أن يصرف النظر عن الجرائم التي يتم اقترافها من جانب الهند. وجامو وكشمير إقليم متنازع عليه، ولا بد له من ممارسة الحق في تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة. وقرارات مجلس الأمن ما زالت لها صفة إلزامية. وحق الشعب الكشميري في التمتع بتقرير المصير سوف يحظى بالإعمال في حالة ممارسته من خلال ذلك الأسلوب المحدد في قرارات مجلس الأمن، والذي يكفل له حرية التعبير عن إرادته.

٨٣ - السيد صوري (الهند): تحدث من منطلق ممارسة حق الرد فقال إن جامو وكشمير كانت جزءاً لا يتجزأ من الهند وسوف تظل كذلك. والانتخابات قد أجريت في هذا الإقليم، وشعب تلك الولاية من ولايات الهند قد اختار حكومته. ومؤسس وزعيم "حركة المهاجرين الوطنية" بباكستان قد أرسل في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٥ رسالة إلى رئيس باكستان، وبعث بنسختين منها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة حقوق الإنسان، وذلك من بين آخرين.

٨٤ - السيد كمال (باكستان): تحدث بشأن نقطة نظام فقال إنه يود أن يستفسر عن الأسباب التي حدثت بممثل الهند إلى الإشارة إلى أحداث داخلية في دولة عضو بالأمم المتحدة، بدلاً من الحديث عن إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه، والمعترف به على هذا النحو لدى الأمم المتحدة.

٨٥ - السيد صوري (الهند): قال إنه كان يتحدث عن رسالة مفتوحة مرسلة إلى الأمين العام، وهي رسالة قام فيها السيد أطفاف حسين بسرد وصف مثير لأعمال القتل بدون محاكمة وعمليات الاعتقال الجماعي والإيذاء السياسي التي يتعرض لها أعضاء حركته. وباكستان عليها أن تحاول حل المشاكل القائمة داخل إقليمها، بدلاً من محاولة بذر بذور الفرقة وإشعال لهيب الإرهاب في البلدان المجاورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥